

عمدة القاري

الحافظ أبو احمد بن عدي قال ابن معين ليس بالقوي ونسبه العباس بن عبد العظيم إلى الكذب قال والواقدي أصدق منه وقال أبو أحمد لعبد الرزاق حديث كثير وقد رحل إليه الناس وكتبوا عنه ولم يروا بحديثه بأسا إلا أنهم نسبوه إلى التشيع وقد روى أحاديث في فضائل أهل البيت ومثالب غيرهم مما لم يوافقه عليها أحد من الثقات فهذا أعظم ما ذموه به من روايته المناكير وقال النسائي في كتاب (الضعفاء) عبد الرزاق بن همام فيه نظر لمن كتب عنه بآخره وزاد بعضهم عن النسائي كتبت عنه أحاديث مناكير وقال البخاري في (التاريخ الكبير) ما حدث به عبد الرزاق من كتابه فهو أصح مات سنة إحدى عشرة ومائتين روى له الجماعة الثالث معمر بفتح الميمين ابن راشد أبو عروة البصري وقد مر ذكره في أول الكتاب الرابع همام بتشديد الميم بن منبه بن كامل بن سيج بفتح السين المهملة وقيل بكسرها وسكون الياء آخر الحروف وفي آخره جيم أبو عقبة اليماني الصنعاني الذماري الأبنائي أخو وهب وهو أكبر منه تابعي سمع أبا هريرة وابن عباس ومعاوية قال يحيى بن معين ثقة توفي سنة إحدى وثلاثين ومائة بصنعاء روى له الجماعة وهو من الأفراد وإن كان يشترك معه في الاسم دون الأب جماعة من الصحابة والتابعين ولا يلتفت إلى تضعيف الفلاس له فإنه من فرسان الصحيحين الخامس أبو هريرة B ه .

ذكر الانساب الصنعاني نسبة إلى صنعا مدينة باليمن بزيادة النون في آخره والقياس أن يقال صنعاوي ومن العرب من يقوله فابدلوا من الهمزة النون لأن الالف والنون يشابهان ألفي التانيث وصنعا أيضا قرية بالشام وهذه النسبة شاذة اليماني نسبة إلى اليمن بزيادة الألف قال الجوهري اليمن بلاد العرب والنسبة إليها يماني ويمان مخففة والألف عوض من ياء النسبة فلا يجتمعان قال سيويه وبعضهم يقول يمانني بالتشديد فافهم الذماري بكسر الذال المعجمة وتخفيف الميم نسبة إلى ذمار على مرحلتين من صنعاء وفي العباب ذمار بفتح الذال ويقال ذمار مثل قطام قرية باليمن على مرحلة من صنعاء سميت بقليل من أقيال حمير الأبنائي بفتح الهمزة وسكون الباء الموحدة وفتح النون نسبة إلى الأبناء وهم قوم باليمن من ولد الفرس الذين جهزهم كسرى مع سيف بن ذي يزن إلى ملك الحبشة فغلبوا الحبشة وأقاموا باليمن وقال أبو حاتم بن حبان كل من ولد باليمن من أولاد الفرس وليس من العرب يقال ابنائي وهم الابناويون .

بيان لطائف اسناده منها أن فيه التحديث والإخبار والعنعنة قوله حدثنا إسحاق بن منصور وفي النسخ حدثني بالإفراد وقوله حدثنا معمر وفي بعض النسخ أخبرنا معمر ومنها أن هذا

الإسناد إسناد حديث من نسخة همام المشهورة المروية بإسناد واحد عن عبد الرزاق عن معمر عنه وقد اختلفوا في أفراد حديث من نسخة هل يساق بإسنادها ولو لم يكن مبتدأ به أو لا فالجمهور على جوازه ومنهم البخاري وقيل بالمنع ومسلم أيضا أخرجه بهذا السند غير أنه عن شيخه محمد بن رافع عن عبد الرزاق الخ ولكنه أخرجه معلولا وهو أيضا أخرجه في كتاب الإيمان وغالب ما يتعلق بالحديث من الكلام في الوجوه المذكورة قد مر في الحديث السابق قوله أحكم الخطاب فيه بحسب اللفظ وإن كان للحاضرين من الصحابة لكن الحكم عام لما علم أن حكمه E على الواحد حكم على الجماعة إلا بدليل منفصل وكذا حكمه تناول النساء وكذا فيما إذا قال إذا أسلم المرء أو العبد فإن المراد منه الرجال والنساء جميعا بالاتفاق وأما النزاع في كيفية تناول أهي حقيقة عرفية أو شرعية أو مجاز أو غير ذلك قوله إذا أحسن أحكم إسلامه كذا في رواية مسلم أيضا ووقع في مسند إسحاق بن راهويه عن عبد الرزاق إذا أحسن إسلام أحكم ورواه الاسماعيلي من طريق ابن المبارك عن عبد الرزاق عن معمر كالاول فإن قيل في الحديث السابق الحسنة والسيئة وههنا كل حسنة وكل سيئة فما الفرق بينهما قلت لا فرق بينهما في المعنى لأن الألف واللام فيهما هناك للاستغراق وكل أيضا للاستغراق وكذا لا فرق في إطلاق الحسنة ثمة والتقييد هنا بقوله يعملها إذ المطلق محمول على المقيّد لأن الحسنة المنوية لا تكتب بالعشر إذ لا بد من العمل حتى تكتب بها وأما السيئة فلا اعتداد بها دون العمل أصلا وكذا في زيادة لفظ تكتب هنا إذ ثمة أيضا مقدر به لأن الجار لا بد له من متعلق وهو تكتب أو تثبت أو نحوهما قوله بمثلها وزاد مسلم واسحاق والاسماعيلي في روايتهم حتى يلقي □ تعالى فإن قلت أين جواب إذا قلت الجملة بالفاء أعني قوله فكل حسنة يعملها تكتب له فقوله كل حسنة كلام